عام

جدلية السلفي والشرطي في دول الربيع العربي:

تونس أنموذجاً

عمّار بنحمّودة

باحث تونسي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

ملخص:

نسعى في هذا البحث إلى دراسة جدل قام بين منزلة الشرطي والسلفي في التمثل العامي السائد عند التونسيين بعد "الثورة"، ونبدأ بالبحث في خلفيات بعض الشعارات التي رفعت قبل سقوط النظام السابق ومدى قدرة "الثورة" على الوفاء بوعودها، وننطلق من هذه العلاقة نحو رصد العلاقة الجدلية بين الشرطي والسلفي مراوحة بين استهجان الأول في الفترة التي تلت الثورة مباشرة وارتفاع أسهم الثاني، حتى حصول الانقلاب الشتوي وبداية الاغتيالات والأعمال المسلحة التي نسبت إلى فصائل إسلامية متشددة وتحول الوعي السائد من ملائكية السلفي إلى شيطنته، واعتباره كائناً خطيراً على أمن المواطنين، وما شهدته تلك الفترة من تحول صورة الشرطي في الوعي العامي إلى ملاك منقذ ومجاهد يضحي بنفسه في سبيل حماية الوطن والمواطن. ولا تكتفي الدراسة بمجرد النظر إلى سطح التصورات، وإنما تحاول الحفر في الخلفيات العميقة الداخلية والخارجية التي قضت بأن يكون الشرطي والسلفي في الصف الأول من القتال وأن يذهبا ضحية العنف.

1– شعارات الربيع العربي:

لقد بدأت "ثورات الربيع العربي" كما بدت في الوعي العامي السائد[1] في شكل احتجاجات شعبية أججها عود الثقاب البشري، ووجدت لها صدى واسعاً في وسائل الإعلام الأقدر على التأثير في الرأي العام، وزادتها حرفيّة المدونين قدرة على خرق كل أشكال الحظر القديمة وحياد الجيش، حتى تمكنت القوى الشعبية لأول مرّة من اختراق جميع الحواجز التي صنعتها السلطة، وتحصنت بها طوال عقود كثيرة، "تجلّى ذلك في كسر الحواجز بين الحدود والمجتمعات، على نحو جعل الرقابة والتعتيم واحتكار المعلومة أو التستر على الفضيحة أموراً غير مجدية"،[2] وقد كانت ساعة الحسم أمام وزارة الداخلية التي اختزلت آنذاك رمز السلطة القائمة وقمعها. ولئن بيّنت الشعارات المرفوعة ارتباطاً بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية وحاجة نفسية إلى استرداد الكرامة لخصها شعار "شغل، حرية، كرامة وطنية" تعبيراً عن مطالب اجتماعية رفعها المعطلون عن العمل والمؤمنون بالديمقراطية بحثاً عن الكرامة وحقهم في ممارسة عمل سياسي حر لا يعرّض صاحبه للسجن ولا تقيّد حريته، إضافة إلى العبارة التي اختزلت موقفاً شعبياً من الأنظمة القائمة وتتمثل في اللفظة الشهيرة "dégage". ولسائل أن يسأل ما الذي جعل القوى الشعبية تستعمل لفظاً فرنسياً بدل اللفظ العربي المتاح؟ هل لاعتبار المتكلمِ الرافعِ لشعارِ السلطةَ القائمةَ جزءاً من منظومة غربية يخاطب فيها القوم بما يفهمون؟ أم لعدم وجود لفظ في المخزون اللغوي العربي، قد يعبر عن الثورة ورفض الحكام في ثقافة ألفت إطاعة أولي الأمر وعدم عصيانهم؟ هل من الصدفة أن تكون أول البدائل المطروحة في السلطة السياسية ذات نوازع دينية، وإن كانت مجرد شعارات ترفع؟

لعل تلك الشعارات التي بشرت بأفق للثورة قد بدأت تذبل منذ الأيام الأولى، فلم تتحقق وعود الشغل الحالمة سوى لبعض المتمتعين بالعفو التشريعي العام، ممن لا يمثلون في كثير من الأحيان حالات اجتماعية طارئة تستحق التعويض على حساب فئات أخرى، لا تزال في الدرك الأسفل من الفقر ولا ذنب لها سوى أنها لم تكن من المنتمين إلى حركة سياسية مضطهدة، والحال أنّ كثيراً منها هم ضحايا التهميش الاجتماعي، ويحتاجون بدورهم إلى قوانين عاجلة تنأى عن العقلية القبلية داخل الأحزاب من أجل تحقيق الحد الأدنى للعيش الكريم، وظل مفهوم الحرية حكراً على المنابر الإعلامية والصحف اليومية، ولكنه لم يسلم بدوره من محاولات الردع وتكميم الأفواه حلماً بأن يكون سنداً للسلطة القائمة، ولكنه ظلّ يقاوم، رغم الضربات التي تلقاها وأساليب العنف التي سلطت عليه؛ فحتى الكرامة ما عاد لها معنى، كما انتشار الفقر وغلاء المعيشة وغياب الأمن والعجز عن تأسيس قضاء مستقل.

[1]- لقد بدأت بعض الدراسات تكشف التدخل الخارجي في تأجيج الانتفاضات العربية كما يسميها هاشم صالح، ولكن الخروج برؤية متكاملة للدور الخارجي يحتاج إلى دراسة أعمق ومدى زمني أطول قد تضيق عنه هذه الدراسة. وفي تقديرنا إن الوعي العامي السائد، لم يكن يحمل تصور المؤامرة الخارجية وخاصة في التجربة التونسية.

[2]- علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، ط2، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012،ص 29

2– الربيع العربي والخريف الأمني:

لقد صار التكبير شعاراً يرفع في كثير من التظاهرات والاحتجاجات، ورفعت الرايات السوداء الحاملة للتوحيد بديلاً عن الرايات الوطنية، يومها كانت منزلة الشرطي في أحط درجات السلم الاجتماعي: إنه وفق الوعي الشعبي السائد واحد من أتباع الأنظمة السابقة وآلة القمع السياسي التي استعملها أصحاب السلطة، وهم يغتصبون حرية الأفراد والجماعات، وهم من قتلوا دعاة الحرية في الثورات، وهم من عذّبوا المعتقلين ونكلوا بهم، وبدأت المحاكم تفتح السجلات الأقرب التي قتل فيها شهداء الثورة وجرحوا، وبدأت الجلسات تتأخر والأحكام تؤجل وفي الضمير القضائي وعي أنّ الشرطي لم يكن سوى أداة بيد الجلادين لا حول له ولا قوة سوى تنفيذ الأوامر ومن كان يقوى على عصيان أوامر فرعون؟ وفي المستوى السياسي، تمّ حل البوليس السياسي والأمن الجامعي، في الفترة نفسها التي تزايد فيها المد السلفي، ورفع العلم الأسود الحامل لشعار الإسلام "لا إله إلا الله" فوق جامعة منوبة، رغم الاستماتة التي أبدتها وريثة الوعي الوطني[3] ورمز المدافعين عن الهوية الوطنية، فكان صراع الرايات يختزل الصراع بين الشرطي المهزوم والسلفي المنتصر براية التوحيد. وبدأت المؤتمرات تعقد سراً وعلناً، وظهرت بعض المقاطع المصورة على صفحات التواصل الاجتماعي لتبين الود القائم بين الإسلام السياسي والإسلام السلفي بحثاً عن المواقع في الجمعيات، وسعياً إلى الاطمئنان على ولاء الجيش والشرطة، حين يصير حاملاً للون السياسي المأمول، مؤمناً بشعارات السلف الصالح. ولكن تلك العملية بدت معقدة وتحتاج إلى جهد كبير تصدت له وسائل الإعلام ـ العدو اللدود للإسلام السياسي- ومنظمات المجتمع المدني التي استفادت من هياكلها القديمة، ومن مزايا الحرية التي منحها الوضع السياسي الجديد في البلاد. يومها كانت سهام السلفية مرتفعة في بورصة المجتمع التونسي يسرحون ويمرحون أنّى شاؤوا، والشرطي في الدرك الأسفل من النار تُحرق مقراته لأبسط الاحتجاجات، ويُشيطن لأتفه الأسباب، ولا يتوانى السياسيون أنفسهم في نعتهم بصفات حيوانية تسلبهم إنسانيتهم[4]، فكان بذلك "الضحية الذبائحية" للثورة وبؤرة النقم كلها ضد النظام السابق والنظام الجديد الذي عجز عن الإيفاء بالوعود. لقد صار السلفي سيداً في المجتمع التونسي، يمشي في الأرض مرحاً ولا يخشى في الله لومة لائم، صوته يجاهر بالدعوة إلى الجهاد على منابر المساجد، ويحتل مواقع الإمامة فيها، ويدعو علناً إلى الالتحاق "بالمجاهدين في سوريا" ونصرة "جبهة النصرة". فقد خلّت السلطة أخيراً بينهم وبين جمهور المسلمين، وبدؤوا يُظهرون للناس أعمالاً اجتماعية نبيلة كتوزيع الأدوية وتقديم المساعدات الغذائية للمحتاجين، ويجمعون الكتب المستعملة لتوزيعها على المحتاجين، ويتدخلون في بعض المناطق ليحتلوا دور الشرطي ويحلوا مشاكل الناس ويعاقبوا المخالفين، وعلت

[3]ـ نقصد حادثة إنزال العلم في كلية الآداب بمنوبة في ضواحي العاصمة التونسية في الأسبوع الأول من شهر مارس 2012، واستماتة الطالبة خولة الرشيدي دفاعاً على الراية الوطنية.

[4]ـ شبه الباجي قائد السبسي رئيس وزراء الحكومة الانتقالية قبل الانتخابات بعض أعوان البوليس بالقردة في خطاب رد فيه على بعض التحركات ضد قيادات أمنية.

في الساحة السياسية أصواتا تدعو إلى تطبيق "الشريعة"، إذ بدأ الجدل في المجلس التأسيسي وعلى الصحف وفي صفحات التواصل الاجتماعي وعلى منابر المساجد التي صار أئمتها لا يفرّقون بين الديني والسياسي، ويلعنون المعارضين العلمانيين واليساريين. ولم يعد للشرطي من حول ولا قوة سوى تلقي ضربات السياسيين وأصحاب السلطة القضائية والمحتجين، وصارت كل الأطراف ترجم بوسائلها الخاصة شياطين الشرطة الظالمين، حتى صار الشرطي رمزاً تجتمع فيه كل معاني الشر والظلم، وفي المقابل استطاع السلفي أن يظهر بمظهر الملاك الطاهر بلباسه الأفغاني ولحيته الطويلة واستبداله بلعنة "صباح الخير" قداسة "السلام عليكم" على ألسنة المؤمنين. وصار الإخوة في الله يجتمعون ويأتمرون، ينهون عن المنكر وبالمعروف يأمرون منذ خيوط الفجر الأولى و"العلمانيون" نائمون، واقتربت تلك اللقاءات والحلقات الدعوية من الفضاء المدرسي والفضاء الجامعي، حيث الحلم القديم والمتجدد باستبدال تعليم "علماني فاسد" بتعليم ديني يحث على الجهاد، ويعلّم الناشئة أصول الدين على أساس ما قدمه السلف الصالح من أنموذج يحتذى وأخلاق أفسدها اتّباع الغرب الكافر الذي مزج الذكور بالإناث، ونشر الفساد الأخلاقي بين صفوف الشباب، هكذا مثلما يعتقدون. وبدأت الدعوة إلى الفصل بين الجنسين وضرورة ارتداء اللباس الشرعي، وبدأ المشهد العام في الشوارع التونسية يشهد تكاثر المنقبات وتحجب الفتيات الصغيرات وموضة اللحى للأولاد، وتوافد الشيوخ من كل حدب وصوب تمتلئ الملاعب الرياضية بأتباعهم المكبرين، وقد كانت تمتلئ منذ زمن ليس بالبعيد بجماهير الرياضة المتعصبين. في تلك الأوقات توارى الشرطي من شوارعنا، وغاب عن الأنظار حارسنا، وأقفلت بعض المراكز البوليسية بعد حرقها وإتلاف محتوياتها، وقلّت الدوريات المرورية، حتى صار السائق يشعر بحرية لم يعهدها، فخرق كلّ تعاليم المرور وتحديد السرعة والإشارات الحمراء ومناطق التوقف الممنوع، وضاع القانون، وكثر اللصوص وقطاع الطرق ومهربو البضائع الممنوعة ومعها الأسلحة، وتحولت مراكز البوليس إلى مجرد مكاتب لاستخراج الوثائق.

3– الانقلاب الشتوي:

بدأ الانقلاب الشتوي حين بدأت تطلق أولى الرصاصات على المناضلين، بعد أن تحولت كلمات الأئمة إلى بنادق ومدافع رشاشة، وانقلب عنف اللغة عنفاً مادياً تحوّل فيها السلفي من موقع السيادة إلى العبودية، حين سوّلت له نفسه قتل أخيه، واقترب من الشجرة الحرام: سفارة أمريكا، فعبث بها وحرق محتوياتها وانتهك قداستها. وبدأ الانقلاب الشتوي يعصف بآخر رموز السيادة السلفية ويعيدهم إلى السجن القديم الذي خرجوا منه بعد الثورة. واستفاق المارد الشرطي من قمقمه بعد السبات الشتوي ليحمي البلاد والعباد. فجأة تحوّل ملائكة الأمس إلى شياطين، وشياطين[5] الشرطة إلى ملائكة طاهرين، وبدأت الحرب سجالاً بين المتقاتلين: يوم للسلفية

[5]- يعبر نعت الشياطين عن وعي ساد في الأوساط الشعبية، وليس عن موقف شخصي من أي طرف، فمثل هذه العبارات أثارت خلافاً في جامعة الدول العربية بين الحاكمين السعودي والليبي السابق، وهي في المتخيل الجمعي رمز للشر.

يقتلون ويفجّرون، ويوم للشرطة يحقّقون وينتصرون، وللمخابئ يكتشفون، ولكن انتصارهم الأكبر كان في تحول الرأي العام من لاعن للشرطة وناقم على أساليبها في التعذيب ودعم الاستبداد إلى مدافع عنها؛ فقد صار التونسيون يخرجون في مسيرات مساندة لرجال الشرطة الشهداء، ويدينون الإرهاب والإرهابيين من السلفيين بعد أن كانوا منذ زمن قريب يلعنون، ومن بطش الشرطي يعانون. وانقلب السحر على الساحر، فصار السيّد عبداً، وصار العبد سيّداً، وصار الشرطي يبعث برسالة اطمئنان من خلال حضوره الكثيف في الطرقات وأمام المؤسسات العامة والخاصة. أما السلفي، فقد صار مبعث خوف ورهبة، فكل صاحب لحية يحمل حقيبة أو كيساً لا تظهر محتوياته يمثل خطراً محدقاً، وكل امتناع عن الوقوف والامتثال لأوامر البوليس، وإن سهواً، صار يمثل خرقاً خطيراً للأمن يبيح قتل الملتحي وضمّه إلى قوافل الإرهابيين، كل أصحاب الفضاءات التجارية صاروا يحتاطون من أصحاب اللحى والمنقبات، والفنادق بعد حادث التفجير الأخير[6] تستنفر كل طاقاتها الأمنية، كلما مرّ ملتح أو منقبة من أمام نزل أو خلفه، وقد جعلوا من أمامهم سداً من الشرطة ومن خلفهم سداً، وهم لا يطمئنون. وصارت المكالمات تتهاطل على مراكز البوليس كلما مكث غريب ملتح أمام محل أو أطال الوقوف، وصار الشرطي منقذاً من الضلال ومن قنابل الإرهابيين. وراح كثير من الملتحين بحكم الخوف من الشبهة يحلقون لحاهم، وكشفت كثير من المتنقبات عن وجوههن، فشهد الشارع التونسي تراجعاً ملحوظاً في قوافل المنقبات والملتحين، فكأن موضة السلفية قد ولّت على وقع الخوف من الشبهة وسوء المعاملة، وصار الزي الأسود مصدر خوف شعبي، بينما أصبح زي البوليس رمز الأمن والتضحية، ولكن كيف انقلب الوعي السائد من ملائكية السلفية إلى شيطنتهم ومن عبودية الشرطي إلى سيادته؟

4– السلفية وجدل التيارات الداخلية والخارجية:

لعلنا لا يمكن أن نخرج من سياق الموقف الدولي العام من السلفية: تلك اللعبة المسلّية التي تفرّج عن الغرب أزماته، وتحاكي الألعاب الإلكترونية التي لا يتأذى لاعبها. ومن سياق الحسابات السياسية للأطراف التي حكمت بعد الثورة، وصار هاجسها الظهور بمظهر الوسطية إزاء "التطرف الأصولي والعلماني" و"الكفر الشيوعي"، كما شاء وحي السلطة الحاكمة أن يروّج بين التابعين.

فحسابات الطرف الخارجي أعادت الصورة المتخيلة التي رسمتها أحداث 11 سبتمبر، وشرعنت غزو العراق وأفغانستان؛ فتلك الصورة المتخيلة عن الإرهاب، لا بد أن تظل حاضرة في الأذهان، وأن تذكر الإنسانية بأنّ الخطر الأكبر الذي يهدد وجودها وسلمها هم السلفيون، العملاق الورقي، وأنّ الغرب يحمل دوماً صورة الملاك الداعي إلى الحرية وحقوق الإنسان وأنموذج الديمقراطية: جنة الخلد الدنيوي للسياسيين

[6]- وقع هذا الحادث يوم الأربعاء 30 أكتوبر 2013 قرب نزل رياض النخيل بسوسة، وهي أهم مدينة سياحية يرتادها الأجانب. وأفضى الحادث إلى وفاة منفذ العملية دون أضرار مادية أو بشرية، وذهب بعض المحللين إلى أن الشاب الحامل لحزام ناسف قد وقع تفجيره عن بعد في مشهد لا يفرق بين تفخيخ السيارات وتفخيخ البشر؛ فكلاهما أدوات للقتل وقضاء الوطر السياسي.

والشعوب. وقد نجحت تلك الأطراف في أن تظهر دوماً بمظهر الضحية، وأن تتلقى الضربات الموجعة في سفاراتها الليبية أو التونسية، وقد صارت تعلم أسباب الإثارة التي تحرك العنف الإسلامي: الإساءة إلى الرسول ببعض الرسوم، فتكون النتائج سريعة: المسلمون الغيورون على نبيهم يعتدون و يحرقون، والغرب يصير ضحية تُحرق سفاراته ويَلقَى وِزْرَ غَيْرِهِ من أصحاب الأقلام الحرّة في وطنه ممّن لا سلطة له عليهم، وهي تعلم جيداً أنّ المنتمين إلى تلك الحركات مندفعون لا يفكرون، ويطغى عليهم رد الفعل بدل عقلنة سلوكهم وحساب خطواتهم، وفي النهاية كلما أُستُدْرِجُوا إلى فخّ وقعوا فيه في لمح البصر، وهم لا يفقهون.

أمّا حسابات الطرف الثاني في الداخل، فالبحث عن بطاقة اعتراف من الغرب بالتسامح تضمّن انسلاخهم عن الإسلام الجهادي، وقدرتهم على استحداث إسلام حداثيّ غير مشاغب يجلس صامتاً في آخر مقعد من الصف الدولي لا يتكلم إلا بإذن سيّده، ولا تهمّه القضيّة الفلسطينيّة إلا لأسباب احتفالية أو لغايات نفعية، ولا يعتبر الغرب عدواً مغتصباً ولا مصدر شرّ وعدوان، يقبل بكل المواثيق ويمضي كل الاتفاقيات دون تمنع أو عقدة ممانعة أو طول جدل، ويحصل بالمقابل على الدعم السياسي والاقتصادي اللازمين، ويُوهب الشرعية الدولية الهشة التي تتأثر بأقل الأنواء السياسية.

وفي نقطة اللقاء بين المصالح الدولية والحسابات السياسية الداخلية، يظهر "السلفيون المجاهدون" ضحية ذبائحية، يسفك المجتمع دماءها، ويرمي عليها الشرطي الجمرات، ليعود للمجتمع توازنه. وتكاد الدراسات التي تعنى بمقاربتهم لا تخرج عن إطار المواقف الرسمية ومونولوج الشرعية الذي يخرجهم وفق الاصطلاح السائد "إرهابيين" دون محاولة الوقوف في الجهة الأخرى ضماناً لفهم أعمق، لاندفاع عدد لا يستهان به من الشباب وراء تكبير الشيوخ ودعواتهم إلى "الجهاد" المسلح أنّى شاءت أهواؤهم وتركزت برامجهم، فتتكرر المشاهد المسرحية[7] المعروضة في وسائل الإعلام في كل مرة بسيناريوهات متقاربة: متشددون متحصنون بِوَكْرٍ من أوكارهم القصيّة في المنازل البعيدة أو الجبال يفتحون وابلاً من الرصاص على رجال الشرطة فيقتلون منهم عدداً، وتردّ الشرطة لتقتل بعض الإرهابيين وتعتقل الباقي ويفرّ آخرون، ويقفز الخبر إلى رؤوس الأخبار وأعالي الصحف، والحصيلة النفسية: شرطي مسكين يدافع عن الوطن ببسالة، وإرهابيون حاقدون يسفكون الدماء دون رحمة ويقتلون وهم يكبّرون، وأوكار فيها سيارات مفخخة وقنابل وعبوات ناسفة كانت تهدد حياة المدنيين وتنذر بعمليات كبيرة آثارها مدمرة، وخلاصة الخبر: رحمة على أرواح الشهداء ونقمة على المتسترين بالدين. ولكنّ سؤالاً واحداً يظل متوارياً من وراء زحمة الأحداث التي لم يعهدها التونسيون وحجم الانقلاب الذي أداه الجدل بين الشرطي والسلفي: ما الذي أخرج الشباب المنفذين للعمليات من أحضان أسرهم ومدارسهم

[7]- لا نقصد بالمسرحة أن هذه المشاهد ليست واقعية، وإنما المقصود أنها تظهر كالعروض المسرحية التي يكرر فيها الممثلون في كل عرض أدوارهم بصورة مماثلة للعرض السابق.

ومعاهدهم، ليصيروا فريسة سهلة للعنف ولقمة سائغة في يد المسؤولين على تخطيط العمليات ورسم خارطة الوطن الموعود ودولة الإسلام الموحدة التي لا كفر فيها؟

ألا يجمع بين السلفي والشرطي انتماء واحد ولغة واحدة ودين واحد ووطن واحد؟ فلماذا يقتل قابيل هابيل؟ وهل قدر الشرطي والسلفي أن يكونا في طرفي ميزان لا يعدل: ملائكية الواحد منهما لا تصنع إلا بشيطنة الآخر، وسيادة الطرف الأول لا تستقيم إلا بعبودية الثاني؟ ألا يكون كلاهما لعبة في يد أطراف أخرى تجعل منهما أعداء، وتستمتع بمشهد الصراع بينهما كما يستمتع الآسيويون بصراع الديكة ورياضة الدم التي تقود المراهنات فيها وفوز الديك إلى جعل المشاهدين ينسون الدم المسفوح من الديكة أثناء النزال؟ أو استمتاع بعض أهل الحضر من التونسيين بنطاح الكباش قبل عيد الأضحى؟

5– تفكيك البنية الذهنية للإرهابي والشرطي:

إننا نحتاج إلى تفكيك بنية كل منظومة لفهم سر الجدل القائم بين الطرفين وكشف الخلفيات الكامنة وراء الصدام بين المنظومتين: الأمنية والسلفية الجهادية.

فالسلفي الجهادي يقيم تصوراته على أساس عقيدة الولاء والبراء؛ فالولاء هو: "حب ونصرة وموالاة وإخلاص لله ولدينه ولكتابه ولرسوله (ص) ولعباد الله المؤمنين". أما البراء، فهو: "بغض وبراء ومعاداة وتبرؤ من الكفر والكفرة، ومن الشرك والمشركين، ومن الإلحاد والملحدين، ومن النفاق والمنافقين"[8] ويتلازم المفهومان ولا ينفصلان. ويتولد عنهما مفهوم الطاغوت الذي يعتبر نعتاً يشمل الحاكمين بغير ما أنزل الله، وبالطبع أعوانهم من قوات الأمن والجيش، "إذ أنّ الخطوة الأولى في تبرير أعمال العنف داخل المجتمعات الإسلامية هو الابتداء بتقرير "طاغوتية" النظام الحاكم وحكمه بغير ما أنزل الله للتوصل من خلالها إلى كفر الأنظمة الحاكمة، وبالتالي شرعنة أعمال القتل والتفجير والتخريب."[9]، وهو تقريباً ما يمثل الخلفية النظرية للجماعات المسلحة في تونس.

هل نبدأ بالأزمات الاجتماعية التي قضت بالفقر والتهميش أم بسحر الخطاب الذي يقدمه الساهرون على تجنيد المقاتلين أم بفشل الأسرة والمدرسة والمجتمع في حماية الشباب من غول العنف وفقدان المعنى؟

قد تذهب بعض المقاربات إلى تحميل الأنظمة السابقة كل وزر، ومن ضمن أطروحاتها القول إنّ النظام التعليمي في تونس، وضرب جامعة الزيتونة هو المسؤول عن جعل الشباب متعطشين إلى الخطاب الديني لاهثين وراء دعوات الشيوخ ونفيرهم إلى الحرب، ولكن ذلك الحكم يبدو قاسياً وغير موضوعي في حقّ تحوّل

[8] ـ سيد عبد الغني، **حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة**، ط1، السعودية، دار ابن حزم، 1998، ص14

[9] ـ حسن محسن رمضان، **تشريح الفكر السلفي المتطرف**، ط1، سوريا، دار الحصاد، 2009، ص276

عميق شهده المجتمع التونسي من طور تعليم تقليدي لا يعرف سوى العلوم الدينية إلى تعليم عصري انفتح على جميع المجالات المعرفية، وحطّم كل الأسيجة الدوغمائية، ليقضي على الجهل ويؤثث المجتمع بالطاقات الفاعلةً، وقد كان يحتاج إلى إطارات أجنبية في جميع الميادين، ولقد استطاعت التجربة التونسية في مجال الفكر الديني الخروج بتصورات معاصرة تنسجم مع دعوات الحداثة دون بتر للتراث، بل عرفت المدرسة التونسية اعتدالاً قد يكون أنموذجاً فكرياً "للإسلام والحداثة"[10]، لقد كانت الأنظمة السياسية ترفض خصومها المنافسين على السلطة، وذلك ما يفسر استهدافها لبعض المؤسسات الدينية، وكانت خشيتها من قيام سلطة دينية موازية تشاركها حكمها في وقت لم يكن الأفق السياسي يسمح بإقامة ديمقراطية؛ فالفترة الأولى من الاستقلال لا تزال مفاهيم الدولة فيها هشة، ولا تزال البنية القبلية قادرة على تفكيك الوحدة الوطنية وتمزيق المجتمع، إضافة إلى انتشار الجهل والفقر، وهما عاملان أساسيان لنشأة حركات التمرد التي قد تجد في الدين وقوداً لها، ولذلك فمسار التحديث الذي شهدته تونس بعد الاستقلال لا يستطيع الخروج دون أضرار، ولعلها التهمة التي يركز عليها الخصوم السياسيون اليوم صناعة لشرعيتهم وإيحاء بأنهم يقدّمون مشروع استعادة للهوية وإحياء للدين، ويغضون النظر عمداً عن مكتسبات التعليم والصحة والإدارة وآليات بناء الدولة التي وجدوا مؤسساتها قائمة وهياكلها فاعلة. وليس معنى ذلك أنّ تجربة الحداثة في تونس خالية من المثالب، ولكن الاكتفاء في نظرنا بالقول إنّ المشروع الحداثي في تونس بعد الاستقلال كان ضرباً للمنظومة الدينية، إنما يقوم على وقائع معزولة لا ترقى إلى النظر وفق رؤية موضوعية، وتحمل خلفيات إيديولوجية غايتها تلميع مشاريعها التي قد تكون وهماً على أنقاض انتقاد إيديولوجي لتجربة التحديث في تونس، فإصلاح منظومة الحداثة يكون بتعديلها والاستفادة من تصور الإسلام في المستقبل لا بالإقناع بأنه ليس في الإمكان أحسن، مما كان والتبشير باستعادة الماضي بدل التجرؤ على نقده وتطويره.

من رحم هذا الخطاب الإيديولوجي المتخيل نشأت خطابات المتشددين، حتى صار يقيناً عندهم أنّ الدولة تمادت في "كفرها وطغيانها"، وما عاد من حل لأزمتها سوى تركيز دولة إسلامية تتخذ من التجربة الأفغانية أنموذجاً، ووسيلتها في ذلك القضاء على "أعداء الله من الكافرين وأعوانهم"، ولكن المنفذين لبرامج "الأشباح المختفين" من زعماء تلك الحركات يظلون ضحايا يحتاجون إلى علاج نفسي وخطة إنقاذ اجتماعي تعيد لهم المعنى المفقود وتروض العنف في ذواتهم، فهم يندفعون وراء مشاعرهم بعد أن اغتالت الظروف الاجتماعية كل عقلانية في سلوكهم نتيجة صدمة الواقع، ووجدوا في خطابات الشيوخ أحلاماً، لتصعيد عنفهم والاستمتاع به عودة إلى ينابيع الوعي الطفولي وأساليب التعامل البدائي حين فشلت الحضارة، وسحراً بالعودة إلى الرحم الآمن في جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً.

[10]- انظر مثلاً كتاب: **الإسلام والحداثة لعبد المجيد الشرفي**. الشرفي، ط3،تونس، دار الجنوب للنشر، 1998

أما النظام البوليسي، فيقوم على مبدإ أقره "ماكس فيبر"(Max Weber)، وهو يمنح الدولة وحدها حق احتكار العنف، ولكنّ ذلك العنف يكون شرعياً إذا كان ينتمي إلى سلطة يعترف بها الشعب وتنبع من اختيار ديمقراطي حر، ولهذا فقد كان العنف البوليسي في فترة الأنظمة الدكتاتورية مداناً، وصار بعد تركيز الهياكل الديمقراطية شرعياً في تونس، ولكن المسألة لا تقف عند عتبات هذا الاختزال ففريق من السلفيين لا يعترف بالعملية الديمقراطية أصلاً من منطلق وعي دوغمائي راسخ بأنه لا بديل عن الواقع سوى تركيز "حكم الله" القائم على تعاليم السلف الصالح، وكل حكم في نظرهم بغير ما أنزل الله فهو باطل، وبذلك فالمنظومة الشرعية للدولة التي تمثل الخلفية القانونية لعنف البوليس لا يمكن أن تلتقي مع المنظومة السلفية الجهادية التي لا تعترف بالأولى، بل وتدينها باعتبارها حكم الطاغوت بغير ما أنزل به الله. ولعل المسألة تبدو في ذهن كثير من المتلقين اليوم محسومة: التعامل بشرعية العنف من أجل استئصال جذور الإرهاب وقتل كل من تسول له نفسه المساس بشرعية الدولة وهدم أركانها، أو إنتاج خطاب لا يخلو من نزعة استهجان يحجب فيها مصطلح الإرهاب كل قدرة على تفكيك بنى العنف وإقامة حوار حقيقي لا مونولوج داخلي يتحصن بثنائية الشرعية والعنف لينتج عنفاً جديداً، فهل يجب التعامل مع هذه المجموعات وكأنها كائنات غريبة الشكل والأزياء والأفعال قادمة من كوكب آخر يستوجب الأمر قتلها، لأنها تخطط لغزو الأرض واحتلالها؟.

في تقديرنا إن البحث في أصول تلك الظواهر قد يسهم في فهم أعمق للظاهرة بدل اختزال الصراع في العنف بين شرعية الشرطي وتشدد السلفي. فقد بيّن محمد أركون أنّ الانتقال المفاجئ بعد الاستقلال من طور البداوة إلى التحضر وعجز الدول الوطنية عن تحقيق النعيم الموعود للنازحين، إضافة إلى توحش العلمانية وإضعافها العامل الديني في إضفاء المعنى على حياة الإنسان[11]، قد أدى إلى ظهور مركز يحمل داخله طبقات من المثقفين والمنتمين إلى طبقات بورجوازية ومتوسطة، استطاعت أن تجد في العلمانية خيراتها، وأن تعتدل في مواقفها وآرائها مثلما اعتدلت حياتها الاجتماعية، وبالمقابل نمت في أطراف المدن والمناطق البعيدة عن المركز طبقات من الفقراء والمهمشين الذي وجدوا في الخطاب الديني المتشدد علاجاً لأزماتهم وتصعيداً لعدوانهم ضد "الحكام الطواغيت" لا بالمعنى الديني للكلمة، وإنما بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي،[12] وانغلقت آفاق الجنان الغربية بعد تضييق الأحلام القديمة بالهجرة ونيل النعيم وراء الحدود، فاكتملت ملامح الصورة، لتجد في اضطهاد الشعب الفلسطيني وفي أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق عود ثقاب يؤجج ما تراكم داخلها من نقمة على الغرب والحكام الموالين له، ولم يجد الرافضون في تلك الأوقات أطراً سياسية وثقافية قادرة على

[11]- نعتبر أن العلمانية هي في الحقيقة ليست عدواً للدين، ولكن طبيعة الاستبداد هي وحدها التي تجعل من الأنظمة الاستبدادية تقاوم كل إطار منتج لخطاب غير رسمي ينافسها في شرعيتها، ويستطيع التأثير في شرائح واسعة من المجتمع، ولذلك ففي تقديرنا إن الصراع الحقيقي هو بين الاستبداد والتعدد، ودليلنا على ذلك أن الأنظمة المستبدة قد قمعت الفكر الديني قمعها للفكر الشيوعي. أما في الغرب، فالمسألة تتعلق بحسابات المصالح السياسية والاقتصادية وبفوبيا الإسلام خوفاً على المؤسسات من عودة الصراعات الدينية والطائفية في مجتمعات تكتسب قوتها من مفهوم المواطنة وترابط العناصر البشرية فيها وفق منطق التعاقد. ولعل دعوة أركون المجتمع الفرنسي إلى قبول الإسلام، إنما يظل مقتصراً على تصور مشروع إسلامي حداثي قادر على الاندماج في أنسجة المجتمع الفرنسي دون تفكيكها.

[12]- انظر: محمد أركون، **تحرير الوعي الإسلامي نحو الخروج من السياجات الدوغمائية المغلقة**،(ترجمة هاشم صالح)، ط1، بيروت، دار الطليعة،2011.ص ص 63-67

التعبير وتصعيد أشكال الاحتجاج، حتى بلغ العنف أشكاله البدائية، طقوساً بشرية تقدم في كل مرّة من أجل إرواء ظمأ الحقد على الأنظمة الحاكمة وأعوانها. ويظل أصحاب النظرية في منابرهم ووراء مصاحفهم يتوارون عن الساحات الحقيقية للمعارك التي يخوضها كثير من الشباب اليائس من حياة افتقدت المعنى، وما عاد له فيها من رأس مال أو مصدر عيش. ولذلك، فهم يجدون المعنى في تسريع الخطى نحو الجنة والارتقاء من أسفل السلم الاجتماعي تهميشاً وفقراً إلى أعلى السلم الديني جهاداً ونصراً.

أما المنظومة القانونية، فتقوم على انغلاق الأنساق، ورفض العنف بكل أشكاله اللاشرعية وفق تبريرات قانونية تكون في العادة عقداً اجتماعياً يضمن للأفراد عيشاً مشتركاً وآمناً. ولذلك، فهي لا تواجه فكراً، وإنما تواجه حركة تخرق توازن المجتمع وتماسكه، ولن تكون في النهاية مسؤولة عن إرادة عيش سلمي مشترك تؤمن بها الأغلبية الساحقة من المواطنين، فرجل الأمن يعمل وفق عقد قانوني وأخلاقي وليس وفق إرادة ذاتية حرّة، ولذلك فليس من المنطقي أن تختزل ردود الأفعال فيه وأن يكون الضحية الذبائحية التي تدفع ضريبة فشل أنظمة في تحقيق العدالة الاجتماعية أو تأسيس تصورات رمزية متخيلة، ترى في الواقع جاهلية وتحلم النفس بقيام الإسلام، فلا بد أن يتمثل السلفي الجهادي طبيعة الشرطي، فلو شئنا تعريف الشرطة تعريفاً علمياً لقلنا: "إنها إدارة وقوة عامة مكلفة بتطبيق القوانين."[13]، وهذا التعريف المبسط يقود إلى القول إنه إنْ تعاقد الشعب على الحكم وفق ما تسميه الجماعات السلفية "شرع الله" لسهر الشرطي على تطبيقه ولعمل بإخلاص على تنفيذ كل تعاليمه؛ فهو في النهاية طرف محايد يقف وسيطاً بين المنظومة التشريعية التي تضبط حدود سلطاته والسلطة القضائية التي تكون رقيباً على أعماله. ولهذا فالشرطي يعيش أزماته كلما عاشت الدولة أزمة انتقال في الحكم أو اضطراباً في العقد الاجتماعي الذي يظل دون إجماع، وهو ما يصطلح عليه اليوم بالتجاذبات السياسية التي تجعل العقد المنظم للسلطة التنفيذية غير قائم على إجماع قانوني. فالشرطة وظيفة "وجدت منذ أول تجمعات بشرية بغرض الحفاظ على قواعد الأخلاق، والفطرة السليمة، وتنفيذ النظم التي يضعها حكماء التجمعات من أجل حمايتها ...وكانت تطلق على أول كتيبة من الجيش تشهد الحرب."[14] ولا غرابة أن تكون اليوم في الصف الأول لمواجهة العنف السلفي.

لعل وجود الشرطي والسلفي في الصفوف الأولى للحرب بين "الشرعية" و"الإرهاب" يحتاج إلى بحث في طبيعة السلوك الأمني والسلفي اللذين يلتقيان في مفهوم الطاعة واتباع الأوامر دون نقاش، وهو ما يجعل منهما آليتين قابلتين لأن تكونا سلطة تنفيذية لا تستطيع تشريع سلوكها أو البحث في خلفيات ما تؤمر به، وهو ما يحتاج إلى إعادة البعد الإنساني لسلوك الأمني والسلفي؛ فالأول مطالب بتفعيل كل الهياكل والمنظمات التي تضمن تعميق ثقافة الشرطي ومراقبة الأطراف التي تشرع له القوانين وتأمره بتنفيذها من أجل ضمان إجماع

[13]- Larousse Le Lexis,3eme édition,France,Larousse,2009 , P1449

[14]- ناصر الأنصاري، **تاريخ أنظمة الشرطة في مصر**، ط1،مصر، دار الشروق، 1990، ص ص 5-6

على شرعية العنف وحماية كافية تمكنه من آليات ووسائل حديثة تحميه ولا تحوله إلى فريسة سهلة في يد العنف المدان، فظاهرة النقابات الأمنية مثلاً هي شكل من أشكال استعادة البعد الإنساني الذي يخرج الشرطي من آلية التنفيذ إلى أنسنة السلوك ورفض كل أشكال التحكم التي تسعى إلى تحويل الشرطي إلى مجرد آلة في يد الساسة يدفعون ضريبة أخطائهم حين يرحلون، والسلفي بدوره يحتاج إلى عقلنة سلوكه وتغيير عقلية الولاء الأعمى للشيوخ الذي يُفتون من وراء حجاب، ويدعون إلى الجهاد وهم لا يذهبون؛ فالوقوع في الجب الذي يحفر على قياسهم كل مرة يجعلهم قابلين للاختراق وللتحكم من أطراف قد يصدمهم أن يعرفوا أنها من معسكر الكفر الذي يحاربونه، ولذلك فهم يحتاجون إلى نقد ذاتي شامل للحركة السلفية تستفيد من الأخطاء التاريخية من خلال مراجعة شاملة تنأى بهم عن رفع الشعارات وإهدار البعد التاريخي، فهم يستطيعون مثلاً وفق عقائدهم التي لا تقبل التبديل تركيز شورى داخلية تحطم النظام العسكري القائم على تلقي الأوامر وتنفيذها، فشيوخهم في النهاية ليسوا أنبياء مرسلين، وإنما هم بشر خطّاؤون، وهم يحتاجون إلى حساب تحركاتهم السياسية والعسكرية، حتى لا يكونوا أدوات سائغة في يد السياسيين، يتلاعبون بهم بين معسكرات القتال وغياهب السجون، وهم في جنان القصور ينعمون؛ فخيار العنف لا يؤدي إلا للعنف، وفرص نجاح هذه المجموعات مهما لقيت من الدعم الخارجي المشبوه ضعيفة في ظل إجماع دولي على نبذ تلك الأشكال التي تتخذها الجماعات، مثل تفخيخ الطائرات واستهداف القطارات والمحلات العامة، وقتل رجال الشرطة من المسلمين أو المواطنين من غير المسلمين، فتلك آليات تزيد من أعداء هذا الفكر وتؤبد الصورة السائدة حول إسلام عنيف لا يمكن أن يجد موطئ قدم في ركاب الحداثة، وهو تأكيد لبعض الآراء الاستشراقية والمواقف الغربية المعاصرة التي استهجنت الوعي الإسلامي واعتبرته مولّداً للتوحش والبربرية والعنف. فالسلفي المتشدّد لا يهب فرصة للقتلى كي يتوبوا إن صحّ أنهم كافرون، ولا يريد أن يستوعب الفوارق الكبيرة بين عنفه الهامشي الذي تسلّط عليه كل العدسات الإعلامية المكبّرة، والعنف الغربي الصامت والمدجج بالشرعية وقوة العتاد الحربي. قدر السلفي إن تشبث بجدله مع الشرطي أن يثبت سطحية تصوره للواقع الذي كان مصدر أزمته، فاختزل في الزي البوليسي، فلينظر القاتل الحالم بجنان الخلد ذنب أبناء الشرطي الذين سيحرمون من العطف الأبوي، وشقاء الأم التي تفقد ابنها اللاهث وراء القوت اليومي، أو زوجها مصدر رزقها الوحيد في ظل تردي الواقع الاجتماعي، فأي وعي ديني يبيح قتل نفس بغير حق؟ وماذا يتوقع السلفي من أهل القتيل وذويه من مواقف تجاه فكره وطرائق عمله؟ وأي حق يجعل موظفاً بسيطاً تثقل كاهله الديون، ويقضي الليل وسط الطرقات وعلى كراس خشبية، أن يدفع ضريبة فشل أنظمة في تحقيق الشغل الموعود أو تعاقد قوم على منظومة قانونية كُلّف هو بحمايتها والسهر على تطبيقها؟ فمجال التغيير الحقيقي لا يمكن أن يكون بالقنابل والتفجيرات، وإنما يكون بالعقل والحوار، فلو صحّ التغيير بالقنابل ناجع لنجح هتلر في مشاريعه الحربية، و"قد شرّق حتى ما عاد للشرق مشرق، وغرّب حتى ما عاد

للغرب مغرب"، ولما استطاعت ألمانيا واليابان استعادة عافيتها بعد أن دمّرت الحرب مدنها وهدمت مبانيها. فالعنف قد يجعل من الربيع العربي الذي حلم به الشباب الثائر خريفاً أصولياً على حد عبارة هاشم صالح.[15]

غريب هذا الربيع العربي، تتحرك أنواؤه برياح شرقية وغربية تجعل عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَتمطر حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ، طوراً تصيب الشرطي، وطوراً تفجع السلفي، تتلون المواقف فيه بسرعة العواصف وقوة الشمس الحارقة فتُغرق أرضاً وتُحرق أخرى، وتنبت زرعاً وتقتلع شجراً. قضت جيولوجيا السياسة بأنّ الربيع العربي متقلّب لا يهدي الحالمين به ورداً، ولكنه قد يجرح أيديهم بأشواكها في جدل كتبت حروفه بالدماء بين الشرطي والسلفي.

15- انظر هاشم صالح، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، بيروت، دار الساقي، 2013

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com